

قرار رقم (CR-2023-190803) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2022-190803)

المقدم من/ المتهم ، بشأن الدعوى رقم (PC-2022-159695) المقامة من/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضد/ المتهم ، سجل تجاري رقم (...).

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

في يوم الإثنين الموافق 2023/12/04م، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من :

الدكتور/... رئيساً

الدكتور/... عضواً

الأستاذ/... عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ ... سعودي الجنسية بموجب هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك ... سجل تجاري رقم (...), للاعتراض على القرار الابتدائي رقم (1/668) لعام 1441هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

- 1- إدانة مؤسسة/ ... سجل تجاري رقم (...), لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) غيائياً بالتهريب الجمركي.
- 2- إلزام المؤسسة بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المتصرف به وغير المجاز فسحه من الجهة المختصة مبلغاً مقداره (31,244) واحد وثلاثون ألفاً ومائتان وأربعة وأربعون ريالاً.
- 3- إلزام المستورد بما يعادل قيمة الصنف المتصرف به كبذل مصادرة مبلغاً مقداره (31,244) واحد وثلاثون ألفاً ومائتان وأربعة وأربعون ريالاً، ليصبح مجموع المبالغ المطالب بها المستورد مبلغاً مقداره (62,488) اثنان وستون ألفاً وأربعمئة وثمانية وثمانون ريالاً.

وتتلخص وقائع القضية بورود إرسالية عبارة عن (ملابس) عائدة للمستورد عن طريق جمرک البطحاء بموجب بيان جمركي رقم (...) وتاريخ 1436/07/20هـ، وبلغت قيمتها الإجمالية (31,244) ريال، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف بها إلا بعد إجازة فسحها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (...) ورقم (...) بتاريخ 1436/08/01هـ، المتضمن عدم مطابقة صنف ملابس لمواصفة التحليل الكمي والنوعي للألياف والفحص المظهري وتقدر نسبة الفورمالدهيد، وتم إشعار المستورد بالنتيجة من قبل الجمرک لإعادة الإرسالية غير المجاز فسحها إلا أنه لم يتجاوب، وبطلب المستورد من قبل اللجنة عن طريق العناوين المسجلة لم يتجاوب وعليه تم طلب إبلاغه بالحضور بواسطة النشر في الجريدة الرسمية أم القرى بالعدد رقم (4763) وتاريخ 1440/05/19هـ إلا أنه لم يحضر مما ارتأت معه اللجنة الابتدائية البت في القضية في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات، فأصدرت قرارها محل الاستئناف بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي غيائياً ورتبت تطبيق العقوبات تبعاً لذلك على نحو ما جاء عليه منطوق قرارها تأسيساً منها على عدم إعادة المستورد للإرسالية المخالفة المفسوحة بتعهد عدم التصرف بعد أن أظهر تقرير المختبر عدم المطابقة

قرار رقم (CR-2023-190803) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2022-190803)

لوجود مخالفات فنية ينطوي عليها العديد من الآثار السلبية على سلامة المستهلكين مما يعد تهريباً جمركياً طبقاً للمادة (142) من نظام الجمارك الموحد.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من مالك المؤسسة تبين أن ملخصها قد جاء على ذكر أنه قد فوض مكتب التخلص الجمركي ليقوم باستيراد البضاعة وتخليصها جمركياً وإدخالها إلى البلاد بطريقة مشروعة بموجب الأنظمة المعمول بها إلا أنه لم ينفذ ما تم الاتفاق عليه حيث قام بالتصرف دون الرجوع لمالك المؤسسة كما استغل فرصة التفويض وتعهد عدم التصرف وتم تكرار التعهد عدة مرات مما يتعين معه التأكد من التعهد وتصديق وزارة التجارة صورة أو أصل وتواريخ البيان، موضحاً أن جريمة التهريب الجمركي لا تنطبق على الواقعة لمرور البضاعة على الجمارك بشكل نظامي وبيانات استيراد وقد فسحت بتعهد بعدم التصرف لحين إجازة فسحها من الجهة المختصة، وهذا التصرف يمكن اعتباره مخالفة لا ترقى إلى حد وصفها بجريمة التهريب الجمركي، وأضافت اللائحة أنه لم يثبت أمام اللجنة الابتدائية أن مالك المؤسسة فاعلاً أو شريكاً أو متدخلاً أو محرضاً أو حائزاً للمواد المهربة وبالتالي لا تنطبق عليه المادة (144) من نظام الجمارك الموحد، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاعتراض موضوعاً ونقض القرار المعترض عليه جملة وتفصيلاً وعقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وفي يوم الأربعاء بتاريخ 2023/11/29م للنظر في الاستئناف المقدم على القرار الابتدائي رقم (1/668) لعام 1441هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، تقرر لدى اللجنة الاستئنافية كفاية ما تم تقديمه وما تضمنه ملف الدعوى من أوراق لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

وحيث إنه بعد تأمل اللجنة للقرار محل الاستئناف وما كان عليه مضمون الاستئناف المقدم من مالك المؤسسة، تبين لها أن اللجنة مصدرة القرار أصدرت قرارها غيابياً في حق المستورد، وحيث إنه من المقرر بموجب ما جاءت عليه المادة (60) من نظام المرافعات الشرعية من أن للمحكوم عليه غيابياً الاعتراض على الحكم لدى المحكمة التي أصدرته خلال المدة المقررة للاعتراض على الحكم، وحيث كان الثابت من خلال ما تضمنه منطوق القرار الابتدائي محل الاستئناف تأكيد صدوره غيابياً في حق المستورد فإن ذلك يتقرر معه اعتبار استئنائه طعناً بالمعارضة على حكم غيابي، وحيث كان الطعن على الحكم الغيابي والاعتراض عليه يتوجب معه نظره من قبل الجهة القضائية المصدرة للحكم الغيابي نفسه، الأمر الذي يتعين معه إحالة اعتراض الطعن بالمعارضة على الحكم الغيابي إلى اللجنة مصدرة القرار لنظر موضوعه في ضوء ما قرره أحكام المادة (60) من نظام المرافعات الشرعية، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

قرار رقم (CR-2023-190803) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2022-190803)

إحالة الاعتراض على القرار الابتدائي رقم (1/668) لعام 1441هـ الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض إلى اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض لنظر موضوعه في ضوء ما قرره أحكام المادة (60) من نظام المرافعات الشرعية، وذلك للأسباب والحجج الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللجنة

الأستاذ / ...

الدكتور / ...

رئيس اللجنة

الدكتور / ...

